



## الخليج بين استحقاقات التهدئة وضرورة الضمانات الأمنية

فإذا كانت إيران تطالب، ضمن شروطها لوقف الحرب، بضمانات تتحول دون تكرار العمليات العسكرية ضدها، فإن من سباب أولى أن يكون لدول الخليج الحق ذاته في المطالبة بضمانات مقابلة بعدم تكرار أي اعتداءات مستقبلية، إلى جانب تعويضات عادلة عن الخسائر المادية والاقتصادية والمعنوية التي لحقت بها جراء هذا العدوان. ومن هنا تبرز أهمية الدور الذي يمكن أن يضطلع به الوسطاء الإقليميون، مثل باكستان ومصر وتركيا، في صياغة تفاهات أكثر توازناً تراعي مصالح جميع الأطراف. وتضع أمن الخليج واستقرار ممراته البحرية في صلب أي اتفاق قادم، بدلا من الاقتصاد على تفاهات ثنائية لا تعكس حجم الأضرار التي تكبدتها دول المنطقة. لقد أثبتت تطورات الصرب أن دول الخليج لا يجوز أن تكون مجرد ساحة تقاطع فوقها مصالح القوى الكبرى، بل يجب أن تكون طرفا أصيلا في أي ترتيبات أمنية أو سياسية مقبلة، انطلاقا من وحدة المصير الخليجي وارتباط أمن المنطقة بأمن الاقتصاد العالمي وسلامة إمدادات الطاقة والتجارة الدولية.

○ كاتب بحريني

## قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين.. إرهاب دولة منظم

الصاروخ نحو الفاشية، وهو شرعته رسمية منمنجة للحقد والتطرف والغلو، هو تبني الكيان لتشريعات قانونية هدفها تصفية الوجود الفلسطيني مادي وقانونيا وجغرافيا بمصادرة الأراضي وضها وتهويدها.

لم يكن مستغربا أن إعلان هذا القانون الفاشي العنصري في الذكرى الخمسين ليوم الأرض الخالد، واحتفال وزير الأمن القومي الصهيوني المتطرف «إيتنار بن غفير» تحت قبة (الكنيسيت) في مشهد يتبادل به الأنخاب مع أعضاء البرلمان الذين وافقوا على إقرار هذا القانون لهو تعبير فج عن تجاوز هذا الكيان حدود التمييز العنصري والفصل العنصري إلى الإبادة الجماعية!

على هذا العالم أن يعلم أن من يحكمون اليوم في دولة الكيان هم غلاة المتطرفين الصهاينة الذين لا يقيمون وزنا للقانون الدولي الإنساني ولا للشرائع الدولية ولا لتفانيات جنيف ولا للتعليمات السماوية، هم يتصرفون كما لو أنهم عصابات مسلحة إجرامية، هم تيارات وأحزاب فاشية عنصرية تسيطر على مقاليد الحكم، هم ورثة المجرمين القتل «شارون» و«كاهانا» و«باروخ جولدشتاين»!

نحن العرب علينا أن نوقن أن المعركة هي معركة الوجود وليس الجغرافيا فقط، وعلينا الإيمان أن الخلاص جماعي بعد أن أعلن الصهاينة ورعاتهم الأمريكان عن «إسرائيل الكبرى»، ويطلقون عليها الآن «إسرائيل الموسعة»!

علينا كدول عربية أن نفضح هذا الكيان عالميا وفي كل المحافل وعربيته ككيان عنصري فاشي يرفض العيش بسلام مع جيرانه وكل دول المحيط، كيان قائم على الاحتلال والعدوان والاستيلاء على أراضي الغير بالقوة الغاشمة دون وجه حق.

نحن مطالبون بتشكيل فريق قانوني عربي لملاحقة هذه الحكومة الفاشية التي أقرت قانون إعدام الأسرى عبر محكمة الجنابات الدولية والمحكمة الدولية، وطرح هذا القانون أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي لاعتبار هذا القانون عنصريا ويجب إلغائه.

في الذكرى الخمسين ليوم الأرض الخالد نتذكر هبة شعبنا المجيدة داخل الخط الأخضر، يوم 30 مارس 1976 م، رفضا للسياسات الصهيونية بمصادرة الأراضي وتهويدها، حين أعلن المناضل الشاعر «توفيق زياد» بأعلى الصوت «الشعب قرر الإضراب»!

فلسطين هي أرض العرب الفلسطينيين وهي أرض السلام وهي أرض الحضارات ومهد الرسالات، وهي مقبرة الغزاة، لنا حق المقاومة بكل أشكالها كما كفلتها لنا المواثيق الدولية والشرائع السماوية، ولن ترهبنا قوانين الدولة المارقة الغاصبية.

○ كاتب فلسطيني مقيم في مملكة البحرين

تدور في الآونة الراهنة مفاوضات مكثفة بين الجانب الأمريكي والجانب الإيراني، عبر وسائط إقليميين، للتوصل إلى وقف مؤقت لإطلاق النار يمهّد لمفاوضات أوسع نحو وقف دائم للأعمال العسكرية، في ظل تصاعد الضغوط الدولية والمخاوف من اتساع رقعة الصراع، لا سيما مع التهديدات الأمريكية الأخيرة باستهداف البنية التحتية المدنية الإيرانية إذا لم يُعاد فتح مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية. وتشير التقارير الحديثة إلى وجود إطار مقترح لوقف فوري للقتال، تقوده وساطة إقليمية تقودها باكستان، يتضمن هدنة أولية قد تمتد إلى 45 يوما تمهيدا لتسوية أشمل.

غير أن أي اتفاق لوقف إطلاق النار لا يمكن أن يكون مكملا أو مستداما ما لم يضمن ضمانات التي تعرضت خلال هذه الأزمات لاعتداءات مباشرة وأضرار جسيمة، رغم ما بذلته من جهود صادقة ومسؤولية للحيلولة دون اندلاع الحرب أو اتساعها. وقد شددت مواقف خليجية رسمية حديثة على أن أي تسوية يجب أن تضمن حرية الملاحة في مضيق هرمز، ومعالجة المخاطر الصاروخية والطائرات المسيّرة التي تهدد أمن المنطقة.

## أقر الكنيسيت (برلمان) دولة الاحتلال والعدوان

والأبارتهايد والتمييز العنصري والتهميش القسري والإبادة الجماعية بالقراءتين الثانية والثالثة قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين بأغلبية 62 صوتا مقابل 48 صوتا وامتناع صوت واحد.

هذا القانون لا يعرف العمل الإرهابي ولا الشخص الإرهابي، لذلك أبسط أنواع المقاومة يمكن أن يصنفها القانون إرهابا يستحق القائم به حكم الإعدام، ويشمل القانون الفلسطينيين داخل الخط الأخضر والفلسطينيين المقيمين في القدس والذين يخضعون للقانون المدني الإسرائيلي وكذلك يشمل سكان الأراضي المحتلة عام 1967 م في الضفة الغربية وقطاع غزة والذين يخضعون للقانون العسكري الإسرائيلي؛

يميز بين المواطنين الإسرائيليين والمواطنين العرب الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية، والذين يبلغ تعدادهم مليونين ومائة ألف شخص وأكثر قليلا، ويشكلون حوالي 18% من السكان؛ وكذلك يميز هذا القانون بين أهلنا في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة والمستوطنين الصهاينة، في الوقت الذي يقر هذا القانون الإعدام للفلسطيني إذا قام بعمل نتج عنه مقتل جندي إسرائيلي أو مستوطن، فهو لا يقر الشيء نفسه لو قتل الجندي الصهيوني أو المستوطن فلسطينيا مدنيا!

وفي تلاعب وتحايل على الصياغات واللغة والقانون، يتسرع الصهاينة ما هو قائم فعليا من قتل للفلسطينيين بالقانون ويقررون ويصفون الفعل المقاوم في إطار «إنكار وجود دولة إسرائيل»، حتى يبعدوا وهذا القانون عن الجنود الصهاينة والمستوطنين، فلا يمكن لجندي صهيوني أو مستوطن أن يكون ناكرا وغير معترف بوجود دولة إسرائيل!

اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية حامية حقوق الإنسان وناشرة الديمقراطية في أرجاء العالم أن إقرار القانون هو حق سيادي لدولة مستقلة، وأدان العالم كله هذا القانون وحذر من تداعياته واعتبره خرقا فاضحا للقانون الدولي الإنساني!

أربع دول أوروبية وازنة وبيبان مشترك، رفضت هذا القرار بقوة وهي (بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا)، ودول الاتحاد الأوروبي مجتمعة تناقش داخلها اتخاذ عقوبات على الدولة المارقة، ولكن الاتحاد خاضع لأكية الإجماع التي تمنع صدور أي قرار لمجرد اعتراض دولة واحدة، وتستطيع دول الاتحاد الأوروبي منفردة وكل على حدة لو أرادت اتخاذ إجراءات عقابية بحق (إسرائيل)!

لا شك أن هذا الكيان يستمد جبروته وقوته من الرعاية الأمريكية المطلقة والمتواصلة «ما دامت الشمس تشرق» كما يدعي صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك من هذا التواطؤ للمجتمع الدولي الذي يغض الطرف عن كل هذه الممارسات الصهيونية العدوانية العنصرية!

هذا القانون العنصري هو تعبير صادق عن التحولات الجذرية العميقة لمجتمع يسير بسرعة

## اتجاهات الرأي العام الأمريكي تجاه حرب إيران

الأمريكية لا تحسم عادة فقط عبر قواعد الحزبين الأساسية، بل عبر المزاج المتأرجح بينهما. وإذا كانت هذه الفئة المتأرجحة تنظر إلى الحرب بوصفها عبئا محتملا، فإن ذلك يضعف قدرة أي إدارة على تحويلها إلى تأييد سياسي داخلي، مهما كان حجم الدعاية.

على مستوى الموقف الحزبي العام، يمكن القول بأن الديمقراطيين أقرب إلى رفض واضح للتصعيد، بينما الجمهوريون أكثر ميلا إلى دعم الضربات تحت عنوان الردع وإظهار القوة.

لكن الصورة الأهم ليست فقط في انقسام الحزبين، بل في أن المجتمع الأمريكي كله يبدو أقل استعدادا من السابق لمنح الحروب الخارجية تفويضا مفتوحا. والدليل على ذلك أن استطلاع مجلس شيكاغو للشؤون العالمية أظهر أن 65% من الأمريكيين يقولون إن الرئيس يحتاج إلى موافقة الكونجرس قبل استخدام القوة العسكرية ضد إيران. هذا يعني أن جزءا معتبرا من الرأي العام لا يعترض فقط على الحرب، بل أيضا على فكرة توسيعها بقرار رئاسي منفرد تشوبه اتهامات التعدي على الدستور الأمريكي وهو الوثيقة السياسية والقانونية الأكثر قدسية في الولايات المتحدة، أو على الأقل كانت كذلك حتى وصل ترامب إلى البيت الأبيض!

الخاصة أن الحرب على إيران لم تؤد داخل الولايات المتحدة إلى موجة تعبئة وطنية واسعة، بل أنتجت حالة قلق وتحفظ ومساءلة. نعم، مازالت هناك فئات، خاصة داخل القاعدة الجمهورية، تؤيد استخدام القوة ضد إيران وتراه ضرورة للردع، لكن الصورة الأوسع تقول شيئا آخر: 66% يريدون إنهاء الحرب سريعا، 60% يعارضون الضربات، 76% يرفضون إرسال قوات برية، 66% يتوقعون ارتفاع أسعار البنزين، و65% يتوقعون تدهور أوضاعهم المالية الشخصية بسبب الحرب. لهذا فإن السؤال المركزي في الشارع الأمريكي اليوم لم يعد فقط كيف تواجه واشنطن إيران، بل لماذا يجب على المواطن الأمريكي العادي أن يدفع من معيشته وأمنه واستقرار أسرته ثمن حرب لا يثق كثيرون أصلا في حدودها أو نتيجتها النهائية؟

○ أستاذ مشارك العلاقات الدولية بجامعة دنفر الأمريكية

## قراءة في أهداف الخطاب السياسي لنتنياهو أثناء الحرب

على الفلسطينيين فقط، بل إن عدوانها وهيمتها قد يمتدان إلى كل دول الجوار. ويزداد هذا الخطر إذا ما اقترن هذا التوسع بانتشار وتوغل أفكار الصهيونية المسيحية التي تتحدث عن «إسرائيل الكبرى» من النيل إلى الفرات.

وبناءً عليه، يمكن القول إن «إسرائيل الجديدة» قد تكون دولة توسعية في المنطقة أكثر من أي وقت مضى من خلال إنشاء قواعد عسكرية جديدة، وهذا ما ألمح إليه نتنياهو عندما وصف إسرائيل بأنها دولة عظمى وليست دولة إقليمية. من جانب آخر، استخدم نتنياهو في معرض حديثه عبارة «الديمقراطيات التي تقاد من قبل الولايات المتحدة»، وكأنه يشير إلى أن الدور الجديد لإسرائيل سيعزز باعتبارها حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة، ليس فقط في منطقة الشرق الأوسط، وإنما على مستوى العالم.

ويبدو أن هناك رغبة إسرائيلية في تعزيز هذا الدور، وربما ملء فراغات في العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة، في ظل ما يشهده النظام الدولي من تحولات في موازين القوى والتحالفات.

○ كاتب من فلسطين



بقلم: د. أحمد عبد ربه ○

يمكن احتواؤها بسهولة، بل كبدائية محتملة لفوضى إقليمية أكبر. أما عن الفئات التي مازالت أكثر تأييدا للحرب، فالجمهوريون يتأتون في المقدمة، لكن حتى هنا يجب توخي الحذر من التبسيط المخل لقراءة هذا التأييد؛ فيحسب بيانات مركز «بيو» للأبحاث المنشورة في 52 مارس 2026، وافق 96% من الجمهوريين وهؤلاء الميالين للحزب الجمهوري على الضربات الأمريكية ضد إيران، مقابل 21% فقط من الديمقراطيين وهؤلاء الميالين لهم.

داخل المعسكر الجمهوري نفسه توجد درجات مختلفة من التأييد. فاستطلاع رويترز-إيسوس أظهر أن 14% من الجمهوريين فقط أيدوا إرسال قوات برية، بينما عارض ذلك 55% منهم؛ أي أنه حتى داخل الحزب الأكثر استعدادا لتبرير الضربات، تبقى هناك حدود واضحة عندما يتحول الأمر إلى احتمال حرب برية أو تورط مباشر طويل. وهذا مهم سياسيا، لأنه يعني أن التأييد الجمهوري ليس شيكا على بياض، بل هو مشروط ومحدود ويتراجع كلما ارتفعت الكلفة المتوقعة.

في المقابل، تبسّد الكتلة الديمقراطية أكثر وضوحا وحسما في الرفض، فوفقا لبيانات «بيو»، رفض 09% من الديمقراطيين طريقة تعامل ترامب مع الصراع، كما رأى 88% أن قرار الضربات كان خطأ من الأصل. هذا الرفض الديمقراطي لا يرتبط فقط بمناسبة حزبية مع ترامب، بل أيضا بتصور أوسع داخل هذا المعسكر يرى أن الحرب ستضيق عبئا اقتصاديا وسياسيا وإنسانيا على الولايات المتحدة من دون ضمان النتائج. أما المستقلون، وهم كتلة أساسية في أي قراءة انتخابية أمريكية، فيميلون أيضا إلى الحذر أكثر من الحماس للحرب. فاستطلاع «بيو» أظهر أن 95% من الأمريكيين إجمالا رأوا أن الضربات على إيران كانت قرارا خاطئا. وهذه نقطة شديدة الأهمية، لأن الانتخابات

المحدودة لا يعني قبول مستتقع جديد في الشرق الأوسط. لكن لماذا يأخذ المواطن الأمريكي هذا الموقف المعقد؟ الإجابة بسيطة، وموعده نهايتها، فإن الشارع الأمريكي يتفاعل بقوة مع هذه الحرب نظرا إلى تأثيرها الكبير على ظروف حياته اليومية. ما يظهر اليوم داخل الشارع الأمريكي هو أن أي تصعيد مع إيران يقرأه المواطن من زاوية كلفة الحرب على الداخل، واحتمال تحولها إلى مواجهة طويلة لا يمكن التحكم في حدودها فيتورط الجيش الأمريكي وتتورط معه حياة المواطن العادي في مستتقع ذي كلفة كبيرة. لهذا فإن السؤال الرئيسي اليوم لا يتعلق بطبيعة النظام الإيراني ولا بطبيعة خصومته مع الولايات المتحدة بقدر ما يتعلق بسؤال محدد: هل تستحق المواجهة دفع هذا الثمن فعلا؟

تشير استطلاعات الرأي التي أجريت مؤخرا إلى أن قطاعات واسعة من الأمريكيين لا تريد الانزلاق إلى حرب طويلة، حتى لو كانت هذه القطاعات مقتنعة بأن إيران بالغل هي مصدر تهديد لمصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وما بعدها.

الأرقام هنا مهمة، لأنها تكشف المزاج الحقيقي بعيدا عن محاولات الدعاية التي تسوقها الإدارة الأمريكية للداخل والخارج للظاهر بأن الشارع معه!

ففي استطلاع رويترز-إيسوس المنشور في 31 مارس 2026، قال 66% من الأمريكيين إنهم يريدون إنهاء الحرب بسرعة، حتى لو لم تتحقق كل أهداف الإدارة الأمريكية منها. وفي استطلاع ذاته، عارض 60% الضربات الأمريكية على إيران، بينما رفض 67% إرسال قوات برية أمريكية. هذه ليست مؤشرات على خلاف محدود، بل على مزاج عام يميل بوضوح إلى تقليص الحرب لا توسيعها، وإلى الخوف من التورط أكثر من الحماس للحسم العسكري والانتصار.

هذا الموقف لا يعني بالضرورة أن الأمريكيين يؤيدون إيران أو يتعاطفون معها، بل على العكس من ذلك، فاستطلاع مجلس شيكاغو للشؤون العالمية والرفض. مع إيسوس أظهر أن 57% من الأمريكيين يرون منع إيران من امتلاك سلاح نووي هدفا مهما، وأن 97% يعتبرون منعها من دعم جماعات مسلحة في المنطقة هدفا مهما أيضا، لكن المفارقة أن الاعتراف بالخاطر الإيراني لا يتحول تلقائيا إلى تأييد للحرب المفتوحة. هنا تظهر عقدة السياسة الأمريكية الحالية: قبول فكرة الردع لا يعني قبول حرب طويلة، وقبول الضربة

## قراءة في أهداف الخطاب السياسي لنتنياهو أثناء الحرب

لا بد من التوقف طويلا أمام تصريحات رئيس وزراء إسرائيل نتنياهو خلال الحرب الدائرة في المنطقة ومنها قوله: «إن الشر يمكن أن يغلب الخير»، بهذه الجملة استشهد نتنياهو بكتلمات المؤرخ العالمي ويل ديورانت، قائلا إن «المسيح ليست له أفضلية على جنكيز خان»، وقد أثارت هذه التصريحات المسيئة موجة من الاستهجان والغضب حول العالم، إذ تبني فيها فلسفة البقاء للأقوى على حساب القيم الأخلاقية والعدالة.

وتابع نتنياهو في كلمته إن في هذا العالم المعاصر «لا يكفي أن تكون عادلا، ولا يكفي أن تكون على حق»، مشيرا إلى الديمقراطيات ستكون في خطر من أجل هذا العالم إن نتوقع، إذا لم تتحسرك وتدافع عن نفسها، على حد قوله.

في الواقع، لا يمكن فهم تصريحات نتنياهو إلا في سياق تصعيد وتوغل جيش الاحتلال الإسرائيلي منذ السابع من أكتوبر وحتى الآن، فقد بدأ الأمر في غزة، ثم انتقل لها التوغل إلى الضفة الغربية ثم إلى لبنان وسوريا والعراق واليمن، وأخيرا الحرب مع إيران. ومن هنا، فإن جميع هذه التحركات العسكرية الكبيرة تشير إلى أن

إسرائيل، وعلى مدار أكثر من عامين، انتقلت من مرحلة الدبلوماسية إلى مرحلة استخدام القوة الشاملة في إدارة علاقتها الدولية. وهذا ما سادف نتنياهو نفسه إلى تعجيد دور إسرائيل الحالي، واصفا إياها بـ«القوة العظمى».

في السياق السابق، هناك عدة دلالات مستترة في حديث نتنياهو تتضمن النقاط التالية:

أولا: إن حديث نتنياهو موجه إلى العالم بشكل عام، وإلى العالم الغربي المسيحي بشكل خاص، ويوحى بأن على هذا العالم أن يتخلى بعيدا عن القيم الأخلاقية في إدارة العلاقات الدولية، حتى لا يدفع ثمنا باهظا أمام قوى أخرى لم يدهدها، ولكن يفهم من السياق أنها القوى الموجودة في منطقة الشرق الأوسط والتي وصفها بالشريرة.

ثانيا: لا مسكان للقانون الدولي في العلاقات الدولية، وإنما يجب التركيز على القوة الحاسمة والشاملة من أجل ضمان الردع والحماية.

ثالثا: لا يبتعد نتنياهو في